الإختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

الانتخابات التشريعية

الوحدة التي نريدها

الأمّة العربية و"الانسداد التاريخي"

المفاهيم التنظيمية الثورية

1984

3

"الوحدة التي نريدها"

تحت هذا العنوان تعرضت "الاختيار الثورى" لمسألة الوحدة العربية، ضمن ملحق خاص: "مشروع أرضية توجيهية"صدر في شهر يناير ١٩٧٨.

واذ تعود مسألة وحدة المغرب العربي، والوحدة العربية بصفة عامة، لتحتل الصدارة في اهتمامات الرأى العام الداخلي والخارجي، خاصة بعد قيام "الاتحاد العربي الافريقي"، نرى من المفيد هنا التذكير بما ورد في "مشروع الارضية التوجيهية" من مواقف ثابتة واختيارات مبدئية، قبل ابداء بعض الملاحظات والتقييمات حول "الاتحاد العربي الافريقي" هذا. يقول مشروع "الارضية التوجيهية":

"تعرض شعار الوحدة كشعار صحيح في حد ذاته، للرد على سياسة التجزئة والتقسيم، للكثير من التشويه والانحراف، وعانى من التعثر والتوقف بمناسبة عدة محاولات فاشلة.

ولقد أبت الرجعية العربية على احتواء هذا الشعار لافراغه من محتواه وتحريفه عن هدفه عبر أطروحات "وحدة الصف العربي" و"الوحدة الاسلامية" الى غير ذلك من الاحلاف الرجعية التي عملت على تعميم الخلط والغموض كمحاولة لتضليل الجماهير وطمس صراعها ضد الطبقات الكومبرادورية الرجعية المتغلغلة داخل مجتمعنا.

ومن جهة ثانية (ومتناقضة)، فان التجارب التي خاضتها فصائل حركة التحرر العربية التي تمكنت من استلام السلطة، لم تكلّل بالنجاح، واتسمت بقصر النفس، غير أنها أتاحت الفرصة في نهاية المطاف لاستخلاص العبرة وتوضيح الرؤية، وتقديم دروس أساسية يمكن ايجازها كالتالي:

١ ــ ان الوحدة لا يمكن أن تقودها العفوية أو الاعتبارات العاطفية، بل يجب بالاساس أن تتوفر لها كل الشروط الموضوعية والذاتية، ليس ضربة واحدة، بل بالتدريج ووفق مقاييس علمية تضمن فعلا التقدم نحو تمتين مصالح الجماهير الشعبية وتعزيزها.

٢ ــ الوحدة لا يمكنها أن تسبق التحرير، وبالتالي فان أىّ محاولة لتوحيد أنظمة ذات الطبيعة المختلفة، وأىّ تحالف مع الانظمة العريقة في الرجعية في اطار وحدة الدول، لا يمكن أن يكون مصيرها سوى الفشل، ولن تكون تغطيتها للتناقضات القائمة سوى تغطية عابرة، تنفجر بعدها الخلافات انفجارا تناحريا.

٣ ــ ان دور الانظمة الوطنية، التي استلم أغلبها السلطة عن طريق مبادرة جنود أو ضباط لا يمكنه أن يكون بديلا عن دور التنظيمات الشعبية سواء منها الداخلية المحلية أو القومية، وبالتالي فان أىّ انزلاق نحو تحجيمها أو الوصاية عليها ينعكس حتما بسلبياته على الوحدة وعلى المسار التحررى الديموقراطي بشكل عام.

وبناء على معطيات التجربة وفي اطار توجهاتنا العامة، ورغم أن الصيغ والاشكال العملية للوحدة القومية يصعب تصورها سلفا، فان الوحدة التي نريدها يمكن أن تعتمد المرتكزات الاساسية التالية:

١ ــ ان الوحدة التي نطمح الى تحقيقها لا يمكن أن تكون سوى وحدة الجماهير، ليس بشكل عاطفي وعفوى، لكن بشكل علمي منظم. وبالتالي، فانها بالاساس وحدة الكادحين عبر وحدة تنظيماتهم السياسية والنقابية والاجتماعية بشكل عام.

انها وحدة تسعى الى تسخير الطاقات الاقتصادية، بعد تحريرها وتجريدها نهائيا من التبعية وانجاز التكامل بينها لخدمة حاجيات الجماهير على طول الساحة العربية، وتسعى الى تحرير ارادة هذه الجماهير وفرض سيادتها من خلال بناء صرح ديموقراطية فعلية تفجر طاقاتها.. وتمكنها من المساهمة الفعالة في تسيير أمورها، واقامة امكانية المعرفة المعمّمة والثقافة الوطنية للجميع، وتحضير كل الشروط المتكاملة لتحرر اقتصادى اجتماعي سياسي، شروط تسمح بوضع أسس البناء

الاشتراكي ومسايرة ركب التقدم حتى تسترجع الشعوب العربية مكانتها ضمن الشعوب المتحررة المتحضرة.

وخارج هذا المفهوم للوحدة: بالجماهير، ومن أجل مصالحها وعبر مساهمتها المنظمة، فاننا لا نرى بديلا آخر سوى السقوط في الحلقات المفرغة من التجارب المنتكسة.

٢ ــ ان التحرير والديموقراطية والوحدة، شعارات متلازمة متبادلة التأثير، وكلا متكاملا تشكّل الوحدة داخله أفقا استراتيجيا أسمى.. في حين أن كل مكسب يحقّق بالنسبة لاحدهم ينعكس بمردود ايجابي في اتجاه الاخرين. لذا، فان تحقيق خطوات وحدوية محلية غير متناقض مع الهدف الاستراتيجي، ألا وهو بناء الوحدة القومية الكاملة، بل أنها تخدمه اذ هي تنعكس بمردودها الايجابي من أجل تحرير أجزاء أخرى من الوطن العربي.. وتبعا لذلك، فانها تدعّم صيرورة الوحدة الشاملة. وكما يقول الاخ المهدى بنبركة: "ان بناء الوحدة المتحررة يجب أن يبدأ من مختلف أجزائها تبعا لتحرر هذه الاجزاء من سيطرة الاستعمار والاقطاع وأن يصعد البناء عاليا، من مشرق البلاد العربية ومغربها الى أن يلتقي في قمته العليا متناسقا مكتمل البنيان.

وأكبر ضمانة لكي يكون البناء منسجما متينا، هي في التنظيم الشعبي السياسي والنقابي والخاص بالشباب والنساء، هذا التنظيم الشعبي يجب أن يعم الوطن العربي ويكون أداة لرفع مستوى الوعي فيه، ولتجنيد الجماهير الشعبية من أجل التحرر أولا ثم في البناء والنمو الاقتصادى والاجتماعي لفائدة الشعب".

وهنا تأتي بالنسبة الينا أهمية شعار وحدة المغرب العربي كمرحلة، باعتباره شعارا تفرضه شروط التحرر من الاستعمار والتبعية ولوازم التقدم والبناء الاشتراكي. وأن الجماهير الشعبية التي لا يعوقها عائق أو تناقض في صفوفها عن السعي والتضحية من أجل التحرير والوحدة، قد أكّدت طموحاتها هذه من خلال النضال الوحدوى الرائع الذى خاضته ضد الاستعمار المباشر، وهي لا زالت تعبر عن نفس الطموحات رغم ما يقيمه أعداؤها من حواجز مصطنعة وعراقيل مزيفة تعمل على بعث النعرات الاقليمية والوطنية الضيقة.

ان تشبثنا بشعار المغرب العربي ليس هدفا في حد ذاته، لكنه خطوة أساسية نحو تحقيق ما نصبو اليه من وحدة قومية شاملة، نسترشد في ذلك بما يقوله الاخ بنبركة:

"المغرب العربي كما نؤمن به، وكما نعمل له، لا يمكن أن يكون الا منطلقا للتحرر العربي ولبناء المجتمع العربي المتحرر المزدهر على أسس من العدالة

والتقدم تتنافى مع كل مخطط استعمارى"...

المسألة التنظيمية

ان تحديد تصور عام لقضية الوحدة القومية، وتسجيلها ضمن اطار صيرورة التحرير والديموقراطية والوحدة، يطرح مباشرة المسألة التنظيمية، أى ما هي الوسائل والاشكال التنظيمية المعتمدة لبلوغ مجمل هذه الاهداف.

وفي هذا المجال كذلك، فان الوطن العربي لا يفتقر الى التجارب بل لقد تراكمت خلال نصف القرن الاخير حصيلة ضخمة غنية من التجارب السياسية التنظيمية تحت نفس الشعارات ومن أجل بلوغ نفس الاهداف.

ان هذه الحصيلة تمكننا اليوم من رسم خطوط عريضة للمسألة التنظيمية من خلال الخلاصات التي أوضحتها التجربة والتي تتجاوب على العموم، مع المعطيات الموضوعية والنظرية:

١ ــ ان اختلاف مستويات التطور الاجتماعي في الوطن العربي الناتجة عن تقسيمه خلال مرحلة الاستعمار المباشر، والحفاظ بواقع التقسيم والتجزئة خلال مرحلة الاستعمار الجديد، قد أدّى الى خلق مستويات متفاوتة في الصراع المحلي المباشر: تفاوت في الاعداء المباشرين وكذا التفاوت في القوى المشاركة في الصراع بالنسبة لكل قطر على حدة.. أضف الى ذلك خصوصيات الاهداف الوحدوية الانتقالية التي يجب تحقيقها محليا على طريق الوحدة الشاملة.

ان تجاهل هذه المعطيات الموضوعية والمناداة بالحزب الثورى العربي الواحد يعدّ هروبا الى الامام لتجاوز واقع مستعصي، لا جدوى في معالجته معالجة طوباوية، بل المطروح هو تغييره بالملموس وايجاد الصيغ العملية الملائمة لذلك.

أما الاطروحة التي تقول بضرورة اعتبار الانظمة الوطنية محاور تلتف حولها حركات التحرر العربية وتسير تحت قيادتها، فانها لا تقل خطأ وذاتية.ذلك أن دور الانظمة الوطنية هو دعم حركات التحرير التي تقاوم الاقطاع والكومبرادورية، وتجنيد كل الطاقات لمساعدتها وليس النيابة عنها أو فرض قيادتها مما سيعطي الاسبقية حتما للمصالح الذاتية الضيّقة ويميّع أو يضيع تماما النضال من أجل التحرير والوحدة المبنية على الاسس السليمة.

٢ ــ ان الوحدة التي نريدها ما هي في النهاية الا تتويج لمسلسل التحرير والديموقراطية الذى يفرض علينا واقعنا الراهن أن نخطو فيه خطوات متفاوتة محليا. والمسألة التنظيمية لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات الموضوعية،

وبالتالي فلا بديل عن التنظيمات الشعبية المحلية، السياسية والنقابية والاجتماعية بشكل عام. ان هذه التنظيمات هي صاحبة قضيتها محليا، وهي المحاسبة على انجاز مهامها اليومية من أجل التحرير والوحدة.

هذه الوحدة التي لا بد أيضا أن تخطو خطوات محلية متينة حتى "يرتفع البنيان عاليا" من القاعدة الى القمّة، وتحت الضمانة الفعّالة للتنظيمات الشعبية.

ان هذه الاستراتيجية تقتضي الاحتفاظ على الجبهات الداخلية التي تضم كل الطبقات التقدمية، وتنشيط هذه الجبهات لانجاز مهام التحرير أو تمتين المكتسبات الوطنية في حالة تواجدها في السلطة. وفي نفس الوقت بناء جبهة قومية تعكس تمثيلية الجبهات الداخلية وتنسّق فيما بينها على المستوى القومي، تدعم النضال التحرري وتكتّل مجهوداته وتواجه الاستراتيجية الامبريالية باستراتيجية وطنية شاملة، وتسهر في نفس الوقت على تمتين المكتسبات الوطنية، وتراكم كل مكسب ايجابي سواء في واجهة التحرير أو في واجهة البناء وارساء أسس الوحدة.

ان هذا التوجه العام هو الذى يسمح لكل حركات التحرر العربية بالتسلح بخط استراتيجي قومي شامل لمواجهة التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي المتكامل.. وفي نفس الوقت اغناؤه بالخصوصيات النضالية المحلية في مختلف الواجهات.. في حين أنه يسمح بتعويدها على التآزر والتضامن وتكامل الطاقات النضالية والكفاح المشترك كسبيل لتطوير الخط الوحدوى.

ولقد رأينا من خلال تحليلنا لاوضاعنا الداخلية، ان استراتيجية التحالف الوطني المناهض للامبريالية لا زالت تفتقر الى طليعة ثورية تعبّر عن مصالح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة وتكون في مستوى قيادة وتأطير مجموع النضال الوطني والطبقي.. الا أن هذه ليست ظاهرة خاصة وشاذة، بل ان حركات التحرير في الوطن العربي تشهد بشكل عام تخلف القيادات عن المهام الطبقية المطروحة كنتيجة مباشرة لطبيعتها.. ومقابل ذلك انتعاش بل نمو وتمتين التيار القاعدى الذى يتجاوز النظرية الحزبية الضيقة ويسعى الى توحيد صفوفه، وتصحيح رؤيته بتبنيه النظرية الثورية بعيدا عن الجمود العقائدى وتمتين تنظيماته ورفعها الى مستوى الارتباط الوثيق بالجماهير وقيادة نضالها.

ان هذه المهام لا زالت تشكّل حلقة أساسية في نضال كل حركة ثورية محليا وقوميا، بيد أن ايجاد صيغ التنسيق العملية بين كل هذه الحركات حتى تصبح في مستوى مواجهة استراتيجية أعدائها وأعداء الامة العربية جمعاء، تطرح بنفس الالحاح والاهمية.

ان الواقع الحالي ـ الذى يشهد ردة يمينية تجتاح مجموع وطننا الكبير

وتسعى الى تركيز مصالح الرأسمال الدولي والرجعية المحلية عن طريق الهيمنة المباشرة أو المتسترة وراء العملاء المحليين والسماسرة ـ ان هذا الواقع رغم كل سلبياته، فانه لا يخلو من الايجابيات، حيث أن التناقضات لا تزيد الا احتدادا ووضوحا، وأن وعي الفصائل الثورية أخذ يتعمق ويتجذر أكثر فأكثر، اذ أن حركة التحرير العربية تجتاز فترة مخاض في الظرف الراهن، بامكانها أن تسفر عن نتائج جد مهمة بالنسبة لمستقبل أمتنا العربية.

ان معالجة أوضاعنا الداخلية وما تطرحه من مهام مستعجلة لدعم التيار القاعدى بمختلف روافده وتسليحه أيديولوجيا وربطه بالجماهير أوثق ارتباط.. ان هذه المعالجة ان هي تمت بنجاح، فسوف تكون مساهمة في تقديم نضال شعبنا من أجل التحرير وتحقيق طموحات جماهيرنا الكادحة في بناء صرح المجتمع الاشتراكي.

وهذا النضال يرتبط بشكل عضوى بنضال باقي الشعب العربي من أجل أمة عربية متحررة موحدة واشتراكية.

وهذه الاهداف بمجملها تندرج في اطار مصارعتنا الدولية مع القوات الامبريالية الرجعية ومناهضتنا لها جنبا الى جنب مع باقي القوات التحررية والاشتراكية.

هذه اذن منطلقات مبدئية ثابتة نستمدها من تجربة أمتنا العربية وقواها الحية، ومن قناعاتنا وايماننا الراسخ بأهداف التحرر الكامل الناجز، والوحدة الشعبية الحقيقية. السؤال المطروح اذن هو: ما علاقة "الاتحاد العربي الافريقي" بهذه القناعات؟ وهل يتعلق الامر بنفس الاهداف الاستراتيجية المذكورة.. أمرأن لهذه المبادرة طبيعة خاصة واطار غير الاطار الذى نتحدث عنه.

للاجابة على هذا السؤال، سنضع جانبا بطبيعة الحال كل اعتبار ذاتي أو تقييم مجرد أو حكم على النوايا والنيات، وسنستحضر بكل بساطة الظروف الواقعية والموضوعية التي أحاطت بقيام "الاتحاد" ومختلف الاعتبارات التي قادت الطرفين الى هذا التعاقد، والتي لا يخفيها ولا ينكرها أىّ منهما.

أولا: جاء "الاتحاد" المذكور في سياق وضع داخلي غاية في التأزم بالنسبة للمغرب وفي كافة المستويات:

ـ أزمة اقتصادية/ اجتماعية تضع البلاد على حافة الافلاس التام، وتهدّد القوت اليومي للجماهير المغربية.

ـ أزمة سياسية مستمرة ومتجذرة، عالجها النظام ولا يزال، بالهروب الى الامام وربح الوقت عبر الحلول الترقيعية التي تسمح له بتأجيل التناقضات الداخلية، واللعب عليها ومحاولة تصديرها باستمرار.

وضمن سياسة الهروب الى الامام هذه، انعقد بالمغرب أول موءتمر صهيوني من نوعه، من حيث انعقاده فوق أرض عربية، بتحضير وضيافة من طرف النظام وقوى الاحتراف والارتزاق السياسي الملتفة حوله، هدفه الاساسي في ذلك: ابراز نفسه أمام الامبريالية والصهيونية كحليف أمين، وصديق وفيّ مستعد لتقديم كل الخدمات، بما فيها القذرة، والقيام بجميع الادوار التي تخدم مصالحها، مقابل دعمه ومساندته ومدّه بكل المعونات، بدءا بالمال والجوائز وصولا الى وسائل القمع الموجهة مباشرة ضد الشعب المغربي، ومرورا بالدعم السياسي والامني...

وما هذا "الموءتمر" في الحقيقة الا خيانة عظمى وطعنة موجهة للامة العربية من الخلف ووصمة عار في جبين كل "مغربي" ساهم فيه أو حضّره أو زكّاه أو حضر له...

ـ ويأتي "الاتحاد" أيضا في ظروف يشهد فيها نضال الجماهير الشعبية نهوضا عظيما، خاصة بعد انتفاضة يناير المجيدة وما خلفته من شهداء بررة، وما سجلته من دروس وبطولات...

كما يأتي في ظروف يزداد فيها وعي الجماهير ارتفاعا وتعمقا، وتنفضح أكاذيب النظام وتكتيكاته، سواء من خلال فشل ما سمي بـ"المسلسل الديموقراطي" واقبال فئات واسعة من الشعب على مقاطعة التجربة الانتخابية المزيفة، وفضح لعبة "الديموقراطية" للنخب المحظوظة المستغِلة، والقمع والبطش بالفئات الشعبية والقوى الحية في البلاد.. أو بالنسبة لاوهام "الاجماع الوطني" الذى اتضح للجميع في صفة "اجماع للنخب المحظوظة" ضد الشعب وسيادته ومصالحه العليا..

ثانيا: أما على صعيد المنطقة ككل، فلقد شهدت الاوضاع عدة تطورات، منها على الخصوص:

ـ عقد اتفاقية بين أنظمة الجزائر وتونس، ومع موريتانيا لاحقا، بشكل محورى يخدم مصالحها الخاصة.

ـ اشتداد محاصرة النظام الليبي من طرف الامبريالية والرجعية العربية مدة غير قصيرة: أحداث خليج سرت، الحصار الاقتصادى والسياسي...

ـ اقبال ليبيا على حملة ديبلوماسية لفك عزلتها من خلال تطبيع علاقاتها مع السعودية والمغرب، وتهدئة أو حل عدد من المشاكل الساخنة، وعلى رأسها مشكلة تشاد.

ـ يأتي هذا بعد فشل وتفكّك واندثار جبهة الصمود والتصدى، وتعثر، بل تجميد التحالف الثلاثي بين ليبيا واليمن الديموقراطية وايثيوبيا، ثم توتر العلاقة بين ليبيا والجزائر...

هذه اذن هي الوقائع الحية والظروف المعاشة التي أعلن فيها عن "الاتحاد العربي الافريقي" في قمة وجدة، والذى كان بمثابة المفاجأة الكبرى بالنسبة للشعوب والحكومات على حد سواء...

وانطلاقا من هذه الظروف العينية، تتضح بكل جلاء الدوافع الذاتية التي دفعت بكل طرف على حدة في اتجاه التحالف. وليس خروجا عن الموضوعية في شيء القول بأن مجمل هذه الدوافع تنطلق من ضرورة تلبية حاجيات ظرفية،

هكذا يظهر أن "الاتحاد" ليس تجسيدا للطموحات الشعبية في الوحدة كما نفهمها، بقدرما يجسد التقاءا محوريا فوقيا، لا يختلف من حيث الطبيعة والدوافع عن الاتفاقية المحورية هي الاخرى، بين الجزائر وتونس وموريطانيا.

ان الزاوية التي نتناول منها هذا التقييم هي زاوية أصحاب قضية: قضية تحرر الشعب المغربي وانعتاقه.. فكل ما يخدم هذه القضية نصنفه ايجابيا، وكل ما يمسها أو يلحق الضرر بها نعارضه ونقاومه.. وبالتالي، فاننا لن نعترض من أجل الاعتراض، ولن نتدخل في الشؤون الداخلية للغير، والتي نجهلها على كل حال..

من هذه الزاوية، نسجل الاستغلال الفائق، والفوائد السياسية والمادية التي جناها ويجنيها النظام المغربي من مبادرة الاتحاد هذا وفي كافة المستويات، علما بأن أىّ تعزيز للنظام وتقويّة له في مواجهة تناقضه الاساسي مع الشعب المغربي، هو بطبيعة الحال، وبالضرورة، اضعاف لهذا الشعب ولقضيته:

ـ فعلى المستوى الاقتصادى، يستفيد النظام من جهة من المعونات والامتيازات المالية المقدمة له بشكل مباشر من أجل التخفيف من حدة أزمته وسدّ بعض حاجياته المستعجلة من جهة، ومن جهة ثانية: تنشيط مصالح طبقته، حفنة البورجوازيين والسماسرة، الذين فتحت أمامهم السوق الليبية لترويج بعض المنتوجات والحصول على أرباح اضافية. أما من جهة ثالثة فان التهريج الهائل الذى عمّ جميع أنحاء البلاد حول امكانيات الشغل في ليبيا، سواء من خلال أبواق الاعلام، أو من خلال فتح مكاتب خاصة بتصدير اليد العاملة لليبيا في جميع الاقاليم.. ان هذا التهريج يسمح للنظام بايهام الجماهير، وخاصة الشباب، بأنه قد عثر على حلّ سحرى لمشكلة البطالة، وأن أبواب الجنة قد فتحت.. في الوقت الذى لا يمكن فيه للتشغيل بليبيا أن يساهم بأىّ قسط معقول في حل هذه المشكلة.

فبضعة آلاف من المواطنين الذين سيصدرون الى ليبيا لا يشكلون سوى نقطة في البحر بالنسبة للعدد الاجمالي للبطالة، الرسمية منها والمقنعة.

ـ وعلى المستوى السياسي، فلقد تم توقيت الاستفتاء حول "الاتحاد" بشكل متعمّد مع موعد ما سمي بالانتخابات التشريعية، علما بأن مشروع "الاتحاد" هو من مبادرة وانجاز النظام وحده.. ولذلك يجب أن تحرز على أكثر من ٩٩٪ من التأييد ! في حين أن الانتخابات، التي تهم أزيد من ١٤ حزبا ـ في اطار التعددية والديموقراطية المغربية التي لا تضاهيها ديموقراطية.. ـ قد سجلت النتائج التي أرادها النظام والتي تجعله "فوق الجميع"، ومتمتعا بالاغلبية، والاجهزة والمؤسسات التابعة له. والنتيجة من كل هذا، أن مشروع "الاتحاد العربي الافريقي" وما رافقه من تهريج وتغليط، قد شكّل عنصرا قويا في دعاية النظام ودعما سياسيا أكيدا له، ضمن سياسته الرامية الى منع سيادة الشعب وتزوير ارادته وخنق طموحاته الوطنية والقومية. وهذه الاستفادة ليست ظرفية فحسب، ولا تعني الانتخابات فقط، بل انها تدعم وتعزّز ما سمي بالاجماع الوطني وتخدم أهدافه العامة الرامية الى اضفاء الصفة الوطنية والقومية على نظام غارق في التبعية والعمالة للامبريالية والصهيونية، ومثقل بجرائم التقتيل والقمع والبطش بأبناء الشعب المغربي.. وبالتالي فان هذه الاستفادة ستستمر طالما استمر "الاتحاد" المذكور.

وبما أن "الاتحاد" هو عبارة عن وحدة بين دولتين، تم في قمتهما، تتفرع عنه مؤسسات وهيئات مشتركة، فان السؤال يطرح مباشرة حول شرعيته وتمثيليته الحقيقية... فما هي مثلا تمثيلية وشرعية الهيئة التشريعية التي سيساهم فيها ستون برلمانيا من المغرب، في حين أن الكل يشهد بتزوير الانتخابات في المغرب وبـ"تعيين" البرلمانيين وفق ارادة النظام وحساباته الخاصة.

وتأتي هذه المبادرة في غيبة عن القوى الشعبية الحية الممثلة فعلا لامال وطموحات الشعب المغربي والمكافحة من أجلها ـ بل ان بعض البنود "الامنية" من الاتفاقية موجهة بصريح العبارة ضدها ـ وعلما بأن قوى الاحتراف والارتزاق السياسي التي هللت وطبلت لـ"الاتحاد" ـ بعدما كانت بالامس القريب تطعن وتصارع وتشتم النظام الليبي ـ لا تمثل سوى رأيها المساير والمطابق والمبرر لرأى وقرار الحكم في القضايا الجوهرية التي تهم مصير بلادنا.

ومن ثم، فان هذا "الاتحاد" سيعرف نهايته وقت انتهاء الاسباب والدوافع التي كانت من وراء قيامه.

أما الوحدة العربية التي نريدها، ومبادئ النضال القومي كما نفهمها ونؤمن بها، فهي التي ذكرنا بها في بداية هذا المقال، استنادا لـ"مشروع الارضية التوجيهية" للاختيار الثورى.